

مجموعه بدر

الدكتور حسين نصار

في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة ، أي منذ اثني عشر قرناً من الزمان ، ابتكر الخليل بن أحمد الفراهيدي أول معجم للغة العربية .

قد يقال إن العرب أصدروا كتباً لغوية كثيرة قبل أن يفكر الخليل في كتابه . وهذا حق . ولكن هذه الكتب ليست معاجم ، ولا نستطيع أن نعدّها كذلك . لأنها تختلف عن المعاجم في الهدف ، والمنهج ، وإن اتفقت معها في الاهتمام بألفاظ اللغة وجمعها وتدوينها .

رمى الخليل إلى إجراء حصر للغة العربية ولكنه كان على يقين من عجزه عن حصر جميع الألفاظ العربية ، وما يدل عليه كل لفظ من معان حتى قال قوله المشهورة : لا يحصر اللغة العربية إلا نبي ، يريد أن إنساناً عادياً يعجز عن ذلك ، ويحتاج الأمر إلى فرد ملهم تده القدرة الإلهية بطاقة غير بشرية . ولذلك لجأ إلى نوع ممكن من الحصر .

فكل ما في اللغة من ألفاظ يتكون من حروف تتألف على هيئات وأبنية معروفة . فإذا حصرنا الحروف والهيئات حصرنا الصيغ

اللغوية أو الالفاظ . وذلك أمر يسير . فالعربية تضم - في رأي الخليل ٢٩ من حروف الهجاء . ويمكن أن يأتلف عدد من هذه الحروف معاً في الكلمة الواحدة ، وألا يأتلف . فإذا ما ائتلفت كان أصغر بناء لايتلافها يضم ثلاثة حروف ، وأكبر بناء يضم خمسة حروف .

وقد اعتمد الخليل على هذه الأسس في معجمه الذي سماه « العين » ، فوصل الى الهدف الذي رمى اليه .

ولكنه اشتمل على عدد من النقائص والمصاعب ، شأن كل عمل مبتكر على غير مثال سابق . وحذا بعض أصحاب المعاجم التالية حذوه ، فاشتملت معاجمهم على ما اشتمل عليه العين أو كادت . وفطن بعضهم الآخر الى بعض النقائص فخلصوا معاجمهم منها .

وكانت الصعوبة الأولى ترتيبه حروف الهجاء وفق نخرجها من جهاز النطق البشري ، مبتدئاً بالحروف الحلقية ومنتهاً بالشفوية . فكان الحرف الأول عنده العين ، ومنه اكتسب المعجم اسمه ، والحرف الأخير الميم . ولما كان هذا الترتيب غير مألوف كان عسيراً على الباحثين .

وعلى الرغم من صعوبته التزمه أبو علي القالي في « بارعه » مع تغيير في ترتيب الحروف ، وأبو منصور الأزهرى في « تهذيبه » ، وابن سيده في « محكمه » والصاحب بن عباد في « محيطه » . وإنما تجنبه ابن دريد (المتوفى في ٣٢١ هـ) في « جهرته » عندما عدل عنه الى الترتيب الالفبائي المعتاد . ولكن أموراً متعددة راعاها في

المعجم ، وفي الملحقات الختامية أفسدت عليه ترتيبه الألفبائي ، وجعلت البحث في الكتاب عسيراً كل العسر .

وسار أحمد بن فارس على هدي ابن دريد في الترتيب الألفبائي ولكنه بدأ كل حرف - مها كان موقعه من الالفباء - مؤتلفاً مع ما يليه في الترتيب الالفبائي ، متأزراً في ذلك بالخليل الذي كان مضطراً الى هذا الاجراء بسبب مراعاته لنظام التقاليد . فأفسد ترتيبه بعض الافساد وقلل من أهميته .

وكان من الممكن أن تتخلص المعاجم من كل نقص في الترتيب في الخطوة التالية لولا سيادة الاتجاه الادبي الذي كان يحتفل كل الاحتفال بالحرف الاخير من الكلمة من أجل القافية والسجعة . فاتجهت انظار المعجميين - على يد البندنجي (ت ٢٨٤ هـ) والفارابي (ت ٣٥٠ هـ) والجوهري (ت في حدود ٤٠٠ هـ) ومن قدهم الى أواخر الكلمات أولاً ثم أوائلها ثانياً ثم حروفها المتوسطة أخيراً .

واستمر هذا النظام طويلاً ، وأخرج أهم المعاجم العربية وأكبرها مثل صحاح الجوهري ، وعباب الصغاني ، والقاموس المحيط للفيروز ابادي ، ولسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس لمرتضى الزبيدي .

ووصل الترتيب الى كماله عند الزخشمري في أساس البلاغة . فقد التزم الترتيب الالفبائي ، وأخضع له الكلمات مبتدئاً بحروفها الاولى فالثانية فالثالثة فالرابعة فالخامسة . وكان هذا أيسر ترتيب ابتكرته العربية . ولذلك التزمته المعاجم الحديثة .

وكانت الصعوبة الثانية نظام الأبنية . فقد قسم الخليل كل حرف

من حروف العربية الى أبواب حسب الأبنية التي تضمها . فكان
الباب الأول لما نسميه اليوم الثلاثي المضاعف مثل شدّ ، والباب الثاني
لثلاثي الصحيح مثل عمل ، والثالث للثلاثي المعتل مثل عرا ، والرابع
لثلاثي اللفيف مثل وعى ، والخامس للرباعي مثل جعفر ، والسادس
للخماسي مثل جحمرش .

والتزم هذا النظام التزاماً تاماً أو قريباً من التمام القالي والأزهري
وابن سيده وابن عباد وابن دريد . ولم يتجنبه ابن فارس تجنباً تاماً
وأما حصره في ثلاثة أبواب فقط ، هي الثلاثي المضاعف ، والثلاثي
الصحيح ، وما زاد على ثلاثة حروف أصلية . فيسر الأمر . وترك
التغلب التام عليه للجوهري في « الصحاح » فإنه لم يأبه للأبنية ،
وأورد الألفاظ وفق ما تشتمل عليه من حروف سواء كانت ثلاثية
أو رباعية أو خماسية . وعلى هذا المنوال سارت المعاجم التي قلدت
الصحاح في الترتيب ، وكذلك أساس البلاغة والمدرسة الحديثة .
وكانت الصعوبة الثالثة نظام التقاليب . فمن أجل حصر المواد
اللغوية ، التزم الخليل أن يأتي بكل الصور أو التقاليب الممكنة من
ائتلاف عدد من الحروف متوالية في موضع واحد .

فكان يورد في أبواب الثلاثي المضاعف الصورتين الممكنتين
متوالتين مثل شبّ وبشّ ، وفي أبواب الثلاثي الصحيح الصور أو
التقاليب الستة مثل لعب ، لبع ، عبل ، بلع ، بعل ، مع التصريح
بما استعملته العربية من الصور وبما أهملته . ولم يفعل ذلك في الرباعي
والخماسي لكثرة التقاليب وغلبة المهمل .

وقد تخلصت المعاجم العربية سريعاً من هذا النظام . فقد تجنبه ابن دريد في أكثر الابواب والتزمه في أقلها . وتخلص ابن فارس منه نهائياً .

ونستطيع أن نقول ان المعاجم العربية تخلصت بذلك من مصاعب ترتيب الالفاظ في المعجم . ولم يبق غير مشكلة المجرد والمزيد . فالمعاجم العربية كلها تعتمد في الترتيب على المجرد أي الحروف الاصلية التي لا تسقط من أية صورة من صور المادة اللغوية لغير سبب صرفي ، وتهمل الحروف المزيده التي ترد في بعض الصيغ وتختفي من بعضها الآخر . فالكاف والثاء والراء هي الحروف الأصلية من أكثر ، وبقية الحروف التي تظهر في أكثر ومكثرتكثير ومكاثرتكثير... الخ مزيدة . واذن فالواجب على الباحث في المعجم العربي أن يميز بين الأصلي والمزيد من الحروف ليعرف موضع الكلمة .

وقد اختلف اللغويون في الدعوة الى الاعتداد بالحروف المزيده والاصلية والاعتماد على صورة الكلمة مهما كانت في الترتيب . والسبب أن ذلك يفرق الصيغ المأخوذة من مادة واحدة ، فيبعد المعنى الاصيل في بعض الأحيان .

ويكاد الامر يستقر بينهم الآن على الاعتداد بالحروف الاصلية وحدها في المعاجم اللغوية الخالصة ، والاعتداد بالحروف الاصلية والمزيده في معاجم المصطلحات والمعاجم التي تقتصر على موضوع واحد مثل النبات أو الحيوان أو ما الى ذلك .

وإذا ما خلصنا من ترتيب المواد اللغوية برز أمامنا داخل المادة اللغوية الواحدة :

فالخليل لم يخضع داخل المادة اللغوية لأي نظام : لا في الصيغ
ولا في المعاني . ولذلك تتناثر الصيغ المترابطة والمتقاربة بل الصيغة
الواحدة في ارجاء المادة بحيث يجب عليك أن تقرأ المادة كلها لتعثر
على ما تريد وتطمئن الى انك اطلعت على كل ما جاء بشأنه . وكذا
الامر في المعاني ، والشواهد القرآنية والشعرية وغيرها وسارت على
هذا المنوال المعاجم القديمة كلها غير بعض المحاولات القاصرة .

فقد عزل أبو بكر الزبيدي في « مختصر العين » الصيغ الرباعية
المضاعفة ، والصيغ المضاعفة الطرفين مثل كعك ، والصيغ الثنائية
المخففة مثل صه عن مجرى المادة المتدفق ، وأتى بها في ختامها .
والتقط ابن سيده منه هذا الاجراء فطبقة في محكمه .

وفطن احمد بن فارس الى أن المادة اللغوية الواحدة قد تدل
على معنيين اصليين أو اكثر تندرج تحتها صيغها . فالتزم في « مقاييسه »
أن ينبه على هذه المعاني الاصلية ، وأن يفرق بين كل واحد منها ،
ويأتي تحته بما يحتوي عليه من صيغ .

وعزل الزمخشري في « اساسه » المعاني الحقيقية عن المعاني
المجازية وعن الاستعارة .

وعلى الرغم مما شاب هذه المحاولات من نقص ، وخاصة محاولة
الزمخشري يحمد الباحث لأصحابها ما ابتكروه وتصوروه ، ويعذرهم
النقص في التطبيق .

ويصل الامر الى كماله في المعاجم الحديثة ، وخاصة ما صدره
بطرس البستاني وسواه من اللبنانيين وجمع اللغة العربية بالقاهرة .

فكل صيغة لها موضعها المحدد ، وتوضع معانيها جميعا في موضع واحد ، فلا يضل الباحث في متاهات المادة ، ولا تترجم المكررات .
ولم يضبط الخليل في أكثر الاحيان المواد والصيغ التي تحدث عنها ، فتسرب اليها التحريف والخطأ في الشكل .

ولكن اللغويين تنبهوا الى ذلك الخطر سريعا . نجد أمثلة ذلك في بارع القالي الذي يضبط مادته ضبطا محكما . ولكن الامر الذي يؤسف له أن من جاء بعده لم يلتزم نهجة في اصرار ، وانما ضبط احيانا . وأهم المعاجم القديمة في الضبط تاج العروس .

أما المعاجم الحديثة فالتزمت الضبط التام تصریحا أو تلمیحا أو اشارة ، بحيث يمتنع الخطأ فيها ، على الرغم من الايجاز الذي التزمته في اشاراتها .

وفطن اللغويون القدامى الى ان الخليل لم يورد جميع المواد اللغوية ، ولا كل الصيغ ، ولا جميع المعاني . فتوالت الكتب التي تستدرك عليه ما فاته ، اضافة الى المعاجم نفسها التي حاولت ذلك في صمت مهذب أحيانا ، وفي اعلان معلم أحيانا ، وفي جهر متبجح أحيانا .

وعلى الرغم مما فعل اللغويون القدامى مشكورين ، ومن بدلهم الجهود السخية في الجمع ، لا نستطيع الادعاء بأنهم جمعوا فأوعوا ، ولم يتركوا شاردة ولا واردة . فما زال العلماء المحدثون يعثرون فيما كشفوا عنه من دواوين ومجاميع ومختارات شعرية على ما لم يدونه

اللغويون ، فيستدركونه عليهم . وقد صنع الأستاذ عبد السلام هارون قائمة من هذه المستدركات ، دونها في ختام المفضليات .

ونخلص من هذا بأن الصورة المثلى للمعجم عند العرب هي المعجم الذي يلتزم بالترتيب الالفبائي لحروف الهجاء الأصول ، يطبقها على الكلمات وفق صورتها الطبيعية من أوائلها إلى أواخرها تدريجياً .

وهو المعجم الذي يفصل بين المعاني المختلفة لكل مادة ، ويورد التصيغ في مواضع محددة لاتعدوها ، وهو المعجم الذي يضبط فيسهل على الصغير القراءة كما يسهل على الكبير .

هذه هي الصورة المثلى : اقتربت منها معاجم وابتعدت عنها معاجم ، ولكنها الصورة المثلى عند القدماء . ويبقى عند المحدثين كلمات وكلمات تعطى صوراً أخرى تعتمد على تطورات مغايرة للتطور القديم .

يبقى المعجم العام ، أعني المعجم الشامل لجميع ما تحتوي عليه العربية . ولعل أول خطوة في سبيل تنفيذه جمع ما بقي عندنا من المعاجم القديمة والرسائل اللغوية ، واستخلاص ما تتضمنه من صيغ ومعان . ويكفي أن أشير الى أنتني في أثناء تحقيقي لبعض أجزاء تاج العروس عثرت على أشياء في اللسان وليست في التاج على الرغم من رجوعه واحتوائه عليه بل عثرت على أشياء أتى بها صاحب التاج

ببقية الكتب التي ربما لم يرجع اليها أحد من أصحاب المعاجم الباقية .
وهذه الخطوة على أهميتها أيسر الخطى .

والخطوة الثانية جمع ما بقي عندنا من التراث العربي كله دون

استثناء ما ، لا أفرق بين كتاب كبير وآخر صغير ، أو كتاب عظيم وآخر حقير ، أو كتاب في الدين وآخر في العبث أو السحر ، وإنما اريد كل شيء ، وفي كل علم وفن ومنحي .

وعند ذلك تصنف التراث حسب ما يحتوي عليه من موضوعات ، تصنيفا دقيقا على أنواع النشاط الفكري البشري المعروفة .

ونقسم كل واحد من هذه الاصناف تبعا للقطر الذي أصدره ، سواء كان قطرا عربيا أو قطرا إسلاميا أو قطرا يضم جاليات اسلامية ، ومهما كان موقعه من أرجاء العالم ، ولا يعني منه الا ان يكون مكتوبا بلغة عربية ، مهما كان مستواها من الصحة أو الفصاحة ، قد نهمل في مبدأ الامر بعض الاقطار لضالة ما أنتجته وبعده عن العربية الحقّة ، مثل بعض اقطار افريقيا والشرق الاقصى . ولكن هذه الضالة نفسها تجعلني (أتساءل) : ولم نهمله ، وهو هين الانجاز ؟ .

ونخضع كل واحد من هذه الاصناف للتاريخ العربي ، فنقدّم ما كان تأليفه مبكرا ، ونؤخر ما كان متأخرا ، وأتدرج به الى يومنا هذا . وأعتقد أن أبناءنا سيصلون منه ان شاء الله ما انقطع بانقطاعنا .

كله ، كما يفعل الآن الأخ العالم الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح بالدواوين الجاهلية ، وعدد من عرب الولايات المتحدة الأمريكية المهتمين بتراثهم القديم بجماعة من الكتاب العرب .

ثم نطلب الى هذه الحاسبات أن تعطينا كلمة كلمة ، فتعطينا الكلمة في استخداماتها كلها مصنفة على الاقطار ، ومرتبة على السنوات ، وما علينا الا أن نتتبع معانيها في هذه الاستعمالات ان تعددت ، وتبين الاختلاف بينها ان تغايرت ، ونستنبط أسباب التباين . ان فعلنا ذلك أرخنا لهذه الكلمة . وان فعلنا ذلك في كل كلمة أرخنا للغة . وان أرخنا للغة أرخنا للفكر العربي .

ذلك هو المعجم الشامل الذي أتصوره . وتصور أن هيئة واحدة أو قطرا منفردا أو جيلا معينا يعجز عن انجازه وانما هذا عمل هيئات واجيال واقطار متضافرة . ترصد له المال المتصل ، وتقسيم العمل المتكامل ، وتهيء الوسائل لاطراد السعي ، فلا تواني ولا تقصير ولا اهمال . ان تحقق ذلك كان معجمنا أو موسوعتنا أو خزانة فكرنا . والا فهو أمل بعيد المنال .

ولقد عانت الأمم الأخرى أعظم مما علينا أن نعاني نحن لانجاز مثل هذا المعجم . فلم تكن الحاسبات الالكترونية قد اخترعت ولا عرفت طرق الافادة منها في المجالات اللغوية . فاضطرت هذه الأمم أن تعتمد على الجهد البشري وحده .

ويمكن أن نتخذ من معجم اكسفورد الكبير في اللغة الانجليزية

مثالاً . فقد بدأ العمل فيه سنة ١٨٥٧ م ، وظهر الجزء الأول منه هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة

سنة ١٨٨٨ م . والجزء العشرون (وهو الأخير) في سنة ١٩٢٨ م .
وقد أشرف على إنجاز جماعه كبيرة من العلماء كانوا ينشرون
من وقت الى آخر عناوين عدد من الكتب يلتمسون من القراء أن
يطلعوا عليها ، ويلتقطوا منها كلمات عينوها لهم ، يوردونها في
استعمالاتها . وقد لبي هذه الالتماسات نحو من ١٣٠٠ قارئ ،
اختاروا نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من الشواهد التي التقطوها
من نحو ٥٠٠ كتاب . وانكب العلماء الكبار والمساعدون على هذه
المادة المجموعة ينظموها ويحصونها ويدرسونها ويدونونها في مواضعها
المناسبة من المعجم الى أن تم . ولم يكن ليم بدون هذا التنظيم ،
والتطوع ، والدراسة ، وما تستلزمه .

ويبقى المعاجم الخاصة بالأدباء . فقد فطن اللغويون الغربيون
الى أن كل أديب له نهجه الخاص في التعبير ، سواء أنظرنا الى معاني
الكلمات التي يستخدمها أو الى الطريقة التي يجمع بينها وبين غيرها من
الالفاظ في عبارات وجمل ، فالأديب الكبير خاصة يوسع من معاني
الكلمة ويضيق ويجري شيئاً من التغيير ويزيد بعض الاضافة المجازية ،
وتترابط ألفاظ معينة في ذهنه ، وتتصرف تصرفات قد تغاير تصرفاتها
عند غيره . ولا شيء يبرز لنا كل هذا سوى المعجم الذي
يقتصر على هذا الأديب ، ويحتوي على كل ما استعمله من الفاظ
مفردة ومركبة .

وقد رأيت معجماً صنعه الانجليز لشاعرهم الكبير شيكبير
ولكنهم اقتصروا فيه على ايراد اللفظ ، والعبارات التي أورده الشاعر

وحذا حذوهم اللغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح فقد غذى الحاسب الآلي في مركز اللسانيات الجزائري الذي يشرف عليه بخمسة دواوين من الشعر الجاهلي . واستطاع أن يستخرج منه قدراً من الالفاظ التي أرادها .

وبدأ قسم اللغة العربية في كلية الآداب من جامعة القاهرة تنفيذ الفكرة الكاملة التي تحدثت عنها . فكلف عدداً من طلاب الدراسات العليا فيه بصنع هذه المعاجم . وقد أنجز منها معجم كعب بن زهير ، ويوشك أن ينجز ديوان عمرو بن قميئة .

ويسجل الباحث في هذا المعجم كل كلمة استخدمها الشاعر ، ويبين نوعها اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وصيغتها ، ومعانيها ، وتركيبها ان كان لها نط خاص في التركيب . ويقابل الباحث كل خطوة من خطواته على اللسان والتاج خاصة ، ويسجل كل خلاف بين ما فيها وما يصل اليه من عمله .

فاذا ما أنجزنا معاجم الشعراء الجاهليين مثلاً استطعنا أن نعرف اللغة العربية في العصر الجاهلي معرفة دقيقة وشاملة . بل ربما استطعنا أن نصل الى معرفة كثير من خصائص اللهجات المختلفة .

وإذا فرغنا من سائر الدواوين والاثار الادبية ، استطعنا أن نتعرف على لغتنا الأدبية ، وأن نؤرخ لها من عصر فعصر . وكانت ذلك خطوة طيبة نحو المعجم العام .

ويبقى المعجم الاشتقاقي . ويقسم الكلمات التي يعالجها الى ثلاثة

– النوع الأول العربي الأصل . ويحاول أن يستبين فيه معناه الأول الذي يدل عليه الاشتقاق ، وأن يستبين كيف نتجت عنه بقية المعاني ، ومتى ، فيميز بين المعاني الحسية والمجردة ، والمعاني الحقيقية والمجازية ، والمعاني العادية والادبية . ويطبق المنهج نفسه على الصيغ التي استخدمتها اللغة من كل مادة .

– والنوع الثاني المشترك بين العربية والساميات الاخرى : سواء عرفنا على وجه اليقين أن العربية لغته الأم أو أن العربية أخذته من واحدة من أخواتها الساميات أو بقي الامر أمامنا مترجحا لا سبيل الى اليقين فيه . ومثل هذه الكلمات يجب أن يبين المعجم هيئاتها ومعانيها في اللغات السامية التي استعملتها ، ويقابل بينها وبين العربية . ثم يخضعه للدراسة التي اخضعنا لها النوع السابق .

والنوع الثالث الدخيل الذي أخذته العربية من غير الساميات . ويحاول المعجم أن يبين اللغة الاصلية لها ، والصيغة التي استمدت العربية منها ما أخذته ، ومعناها ، والوسيلة التي تم بها الأخذ ، ومتى كان ذلك ، وما أجرته العربية على بنية هذه الكلمات من تغييرات وتعليها . وإذا كانت العربية قد عاملت هذه الكلمة معاملة لبنائها من الاشتقاق والتغيير في المعنى كان علينا أن نرصد ذلك كله .

ويبقى المعاجم اللغوية المعتادة . وقد حققت معاجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومعاجم مكتب تنسيق التعريب بالمغرب ، والمعاجم التي ألفها اللبنيون المحدثون ، حققت كثيراً من الأماني .

وأتصور أن الواحد من هذه المعاجم لا بد أن يمحس كل خطوة

من خطواتها قبل الاقدام عليها . لا بد أن يمحص الاسباب التي تدعو إلى تأليفه والغاية التي يرمى إليها . فاذا ما تعرف عليها تلمس الطرق إلى بلوغها . فلا تكون المعاجم متماثلة ، تبغي إرضاء جميع الباحثين على اختلاف ثقافتهم وأعمالهم وحاجاتهم .

ولا بد أن يمحص المادة التي يتألف منها . فليس من المستطاع ولا من المستحب أن توضع المفردات اللغوية كلم في كل المعاجم ، ولا أن نستقصي جميع المعاني التي تعزى إلى كل كلمة ، ولا أن تتبع المعاني التي تعاقبت عليها في العصور المتباعدة . فمن المعاجم ما يجب ألا يوضع فيه المهمل ولا الغريب ولا الأدبي من الألفاظ والمعاني . ومن الصيغ ما يجب حذفه لقياسيته .

ولا بد أن يوضع نظام صارم لترتيب المعجم وفق الألفباء . تخضع له المفردات ، وتخضع له الصيغ تحت كل مادة ، وتخضع له المعاني . فيفصل ما بين الأفعال والأسماء من الصيغ . وتعطي كل صيغة رةً ما خاصاً بها لا يتغير ولو سقط بعضها من الاستعمال . ويخصص لها موضع ثابت لا يتغير .

وإذا كانت المادة اللغوية لها معنيان أساسيان أو أكثر قسمت وفقاً لمعانيها ، روضت الصيغ الموافقة لكل معنى تحتها على نظامها . ويجب أن ترتب معاني كل صيغة ترتيباً واضحاً ، فتقدم المعاني الأكثر شيوعاً ثم الشائعة ثم الأقل شيوعاً وتؤخر المصطلحات .

ويجب أن نمحص طرق تفسير المعاني . فيعتمد على الصور فيما

التي أكثر القدماء من استخدامها أو بعبارة القدماء المبهمة أحياناً والموهمة أحياناً . ويعتمد على العبارات الدقيقة الشاملة التي تبرز ما يراد تفسيره في ذهن القارئ، وتجلوه . وكثيراً ما يحسن الاعتماد على الشاهد الذي وردت فيه الكلمة ، وخاصة في المعاجم المتوسطة والكبيرة لأن التفسير المجرد لا يوضح الفروق الدقيقة بين معانيها توضيحاً كافياً .

ويجب في المعاجم الحديثة الاستفادة من التطورات الحديثة على ما كنا نسميه قديماً فقه اللغة ، وما كان بعض المحدثين يستحب تسميته علم اللغة . فقد صار هذا العلم علوماً متعددة كلها مؤثر في صناعة المعاجم ، ونافع لها .

ولعل آخر ما يجب الحديث عنه طباعة المعاجم . فهي ذات أهمية كبيرة ، لأنها تقرب حاجة القارئ أو تبعدها ، وترغبه أو تنفرد ، وتوضح له أو تبهم . فيجب أن يمحص كل ما يتصل بها من ورق وحبر وحروف وصف وطبع وتصحيح .

فالمعجم كتاب خالد ، يلجأ إليه الكبير والصغير ، من نال حظاً كبيراً أو صغيراً من الثقافة ، ويعتقد كل راجع إليه فيه الصدق والضبط . ولذلك فهو عظيم الخطر .

حسين نصّار